

عقد بيع شقة

إنه في يوم الموافق / / قد تحرر بين كل من : -
أولاً : السيد / - الجنسية / - الديانة /
بطاقة رقم صادرة بتاريخ / /
المقيم /
ثانياً : السيد / - الجنسية / - الديانة /
بطاقة شخصية رقم / صادرة بتاريخ / /
المقيم /
(طرف أول - بائع)
(طرف ثان - مشتري)
- وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد والتصرف والإبرام فقد اتفقا علي
الآتي :

بند تمهيدي

اتفق الطرف الأول مع الطرف الثاني علي أن يبيع الطرف الأول للطرف
الثاني شقة تملك بعقار () الكائن بشارع
حيث أن ملكية الشقة ألت للطرف الأول عن طريق

وقد أقر الطرفين بأهليتهما الكاملة بالتعاقد والتصرف طبقاً للشروط التالية
:-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد ومكماً ومفسراً لأحكامه
وشروطه

البند الثاني

باع وأسقط وتنازل الطرف الأول وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية
والمثبتة للملكية إلي الطرف الثاني الشقة الموجودة بالعقار

الحد البحري :

الحد القبلي :

الحد الشرقي :

الحد الغربي:

البند الثالث (الثنى)

تم بيع الشقة (محل العقد) نظير ثمن إجمالى وقدره ج فقط جنيهاً لاغير قام الطرف الثانى المشتري وقت تحرير هذا العقد بسداد كامل ثمن الشقة ويعتبر توقيع الطرف الأول البائع على هذا العقد بمثابة إقرار منه باستلام كامل ثمن الشقة .

البند الرابع

قام الطرف الأول البائع بتسليم الشقة المباعة للطرف الثانى المشتري والذي قام بمعينة الشقة المعينة التامة الكاملة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً والذي قبل شراء الشقة بالحالة التى عليها ويعتبر توقيع المشتري على هذا العقد بمثابة إقرار منه بالاستلام .

البند الخامس (التسليم)

يقر الطرف الأول البائع بأن الشقة المباعة ليس عليها أية مستحقات للغير أو لأي جهة حكومية ومنها الضرائب العقارية والكهرباء والمياه وخلافه وإذا ظهر خلاف ذلك يتحمل البائع وحده قيمة المطالبات وذلك حتى تاريخ تحرير هذا العقد .

البند السادس (سند الملكية)

البند السابع

يقر الطرف الأول البائع بأن الشقة المباعة خالية من كافة الحقوق العينية أياً كان نوعها كرهن الاختصاص أو الامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق ظاهرة أو خفية .

البند الثامن

في حالة إخلال أى طرف بأى من التزاماته المنصوص عليها في هذا العقد يلتزم الطرف المخل بدفع مبلغاً وقدره ج فقط جنيهاً لاغير تعويضاً اتفاقياً لا رقابة للقضاء عليه.

البند التاسع (الاختصاص المحلى)

تختص محكمة شمال القاهرة الكلية بالفصل في أي نزاع قد ينشأ لا قدر الله بين الطرفين بسبب هذا العقد .

البند العاشر (مصرفات التعاقد)

جميع مصرفات هذا العقد وأتعاب تحرير العقد النهائي ورسوم تسجيله وكافة ما يلزم أو يقتضى الأمر إنفاقه في هذا الشأن تكون على عاتق الطرف الثانى المشتري .

البند الحادي عشر

تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها عند اللزوم .

طرف ثان

طرف أول

شاهد ثان

شاهد أول